

الشروط والأحكام لبطاقة مزيد الائتمانية للاسترجاع النقدي

تطبق الشروط والأحكام التالية على بطاقات (مزيد) الائتمانية المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى الشروط والأحكام الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني والتي تشكل هذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من الشروط الواردة في نموذج طلب البطاقة الائتمانية.

يخضع التعامل ببطاقات مزيد الائتمانية المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني للشروط والأحكام الآتية:

- التعريفات
- «بطاقة مزيد المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني» (البطاقة): يقصد بها بطاقة مزيد الائتمانية المصدرة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني.
 - «الإسترجاع النقدي من مزيد»: يقصد به البرنامج الذي يمكن حاملي البطاقة من إستخدام بطاقة مزيد الائتمانية الخاصة بهم للحصول على الإسترجاع النقدي على المعاملات المستحقة.
 - «الإسترجاع النقدي»: يقصد به المبلغ المستحق الحصول عليه من المعاملات المستحقة على النحو الوارد في هذه الإتفاقية وذلك على النحو المقرر من قبل البنك بحسب تقديره المطلق، ويتم إضافة هذا المبلغ إلى حساب بطاقة مزيد الائتمانية وذلك بناءً على طلب حامل البطاقة، حينما يكون مبلغ الإسترجاع النقدي مساوي أو أكثر من مائة ريال سعودي.
 - «المعاملات المستحقة»: يقصد بها كافة معاملات البيع بالتجزئة عند نقاط البيع أو على المشتريات الإلكترونية، والتي تتم على بطاقة مزيد الائتمانية المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني والخاصة بحامل البطاقة، فيما عدا ذلك المعاملات المستثناة الواردة في (البند ١٦).
 - «الإستعمال الصحيح»: يقصد به أن يكون إستخدام بطاقة مزيد للإسترجاع النقدي إستخداماً شخصياً وليس للأعمال التجارية.

الإسترجاع النقدي من مزيد

- العملاء الحاملون للبطاقة مؤهلون للمشاركة في برنامج الإسترجاع النقدي من مزيد، وعلى ذلك فلا يطبق الإسترجاع النقدي من مزيد على كافة بطاقات فيزا المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني كما يخضع برنامج الإسترجاع النقدي من مزيد في جميع الأوقات إلى الشروط والأحكام المبينة فيما بعد.
- لبنك الإمارات دبي الوطني الحق في أي وقت وذلك بإخطار حامل البطاقة مسبقاً بأي طريقة كانت في (١) إنهاء برنامج الإسترجاع النقدي من مزيد (٢) إلغاء أو تغيير مميزاته أو سماته (٣) الإضافة إليه أو حذف أي من الشروط والأحكام المذكورة فيه (٤) تعديل أو تحديد قيمة الإسترجاع النقدي المقدمة أو طريقة منح الإسترجاع النقدي ويلتزم حامل البطاقة بتلك التغييرات والتعديلات. وستكون الأحكام الأخيرة المتعلقة بهذا السياق متعلقة بهذا البرنامج. وتعد مسؤولية حامل البطاقة هي ضمان الإطلاع على الشروط والأحكام وعلى أي تغييرات بها فيما يتعلق بالبطاقة في جميع الأوقات. وتكون قرارات بنك الإمارات دبي الوطني بشأن كافة الأمور المتعلقة ببرنامج الإسترجاع النقدي من مزيد نهائية وملزمة لحامل البطاقة.
- يطبق برنامج الإسترجاع النقدي من مزيد على المعاملات المستحقة التي تمت على البطاقات وسيتم تقريب وسداد مبلغ الإسترجاع النقدي المحسوب إلى أقرب ريال، وستطبق المعدلات التالية والحدود القصوى الشهرية إلى المعاملات المناسبة المستحقة:

مجموعات الفئات التجارية	الإسترجاع النقدي %*	الحد الأقصى للإسترجاع النقدي شهرياً (ريال سعودي)
الأطعمة	١٠%	٢٠٠
الأسواق	٥%	٢٠٠
المصاريف العلاجية والصيدليات	٥%	٢٠٠
المدارس والتعليم	٥%	٢٠٠
الخطوط الجوية والفنادق	٢%	٢٠٠
كافة الفئات الأخرى	٠,٥%	مفتوح

- سيتم تحديد وتعريف تصنيف الفئات التجارية من قبل البنك المستفيد الخاص بالتاجر؛ ومطالب من البنوك المستفيدة إتباع المعايير العالمية وتعريفات التصنيفات التجارية على النحو المنصوص عليه من قبل أنظمة (فيزا/ ماستركارد/ اميريكن اكسپريس/ دينيزر كلوب، إلخ). لا يمكن مساءلة بنك الإمارات دبي الوطني عن التخصيص أو التقسيم الخاطئ ويحتفظ بحقه في تعديل حصة الإسترجاع النقدي بحسب ما يراه.
- سيتم جمع المعاملات المستحقة التي تمت على البطاقة الإضافية مع المعاملات المستحقة المحملة من قبل حامل البطاقة الأساسي لأغراض حساب مبلغ الإسترجاع النقدي، وسيتم منح مبلغ الإسترجاع النقدي المجمع على حساب بطاقة حامل البطاقة الرئيسي.
- سيتم إستحقاق مبلغ الإسترجاع النقدي مقابل كل معاملة مستحقة وسيتم إيداعه بناءً على طلب العميل عند إستلامه لهذا المبلغ من خلال القنوات المصدقة على النحو المحدد من قبل بنك الإمارات دبي الوطني.
- سيتم تجميع مبالغ الإسترجاع النقدي مرة كل شهر، بنهاية كل دورة فاتورة وعند إصدار كشف الحساب الشهري.
- سيتم إستحقاق مبلغ الإسترجاع النقدي فقط عن المعاملات المرحلة على كشف الحساب الخاص بحامل البطاقة، ولا يمكن مساءلة بنك الإمارات دبي الوطني عن أي ترحيل متأخر للمعاملات بسبب التأخيرات من جانب التجار المعنيين.
- لا يوجد أي شرط للحد الأدنى من الصرف ليتم منح مبلغ الإسترداد النقدي.
- سيكون مبلغ الإسترجاع النقدي الممنوح على المعاملات المستحقة في دورة كشف الحساب محدوداً بالحدود القصوى لكل فئة من الفئات الأخرى على النحو المحدد في الجدول الوارد في البند (٣) أعلاه.
- عند رفض أي معاملات أو جزءاً منها سينتج عن ذلك إسترداد مبلغ الإسترجاع النقدي الممنوح، ولبنك الإمارات دبي الوطني الحق في تحميل القيمة المعادلة لمبلغ الإسترجاع النقدي المضاف مباشرة من حساب البطاقة دون إخطار مسبق أو تعديل ذلك المبلغ مقابل الإسترجاع النقدي من عمليات الشراء المستقبلية.
- سيتم خصم مبلغ الإسترجاع النقدي المدفوع مقابل الرصيد الإجمالي القائم، ولا يزال العميل مطالب بسداد الحد الأدنى من الدفعة المستحقة على النحو المبين في كشف الحساب الشهري.
- أي مبالغ إسترجاع نقدي متراكمة لم تصاف إلى حساب البطاقة سيتم إلغاءها أو إسقاطها في الحالات التالية:
 - أ. في حال أصبحت البطاقة مغلقة.
 - ب. في حال كانت البطاقة ليست بوضعية حسنة بحسب رأي بنك الإمارات دبي الوطني.
 - ج. في حال إنتهت البطاقة ولم تتجدد.
 - د. في حال كان هناك خرقاً لإتفاقية البطاقة.
 - هـ. في حال حدوث أي سبب آخر وذلك حسب ما يراه بنك الإمارات دبي الوطني، وينتج عنه إلغاء برنامج الإسترجاع النقدي من مزيد أو أي مزايا مشابهة (بحسب الإقتضاء).
- لا يمكن مبادلة الإسترجاع النقدي مع أي مكافآت أخرى كما أنه غير قابل للإستبدال أو التحويل تحت أي ظروف.
- إن القرار حول صلاحية أي نفقات أو عمليات مستحقة وقابلة للإسترداد النقدي أو طرق تصنيفها في فئات بطاقة مزيد يتم عن طريق بنك الإمارات دبي الوطني ويتم إبلاغ العميل بذلك.
- ما لم يتم النص على غير ذلك فإن كافة المعاملات المحملة على البطاقة مستحقة للإسترجاع النقدي وفقاً للفئات المحددة أعلاه في (البند ٣)، فيما عدا ذلك الإستثناءات التالية:
 - < دفع الرسوم السنوية المتعلقة ببطاقة حامل البطاقة.
 - < السلف النقدية.
 - < رسوم التمويل.
 - < رسوم السداد المتأخر.
 - < شيكات المسافرين أو تحويل الرصيد أو سداد رسوم أو مصاريف أو قروض البنك أو الرسوم الأخرى غير المصرح بها.
 - < شراء العملات الأجنبية.
 - < التبرعات أو الأقساط أو الدفعات الأخرى المتعلقة بالدفع الائتماني أو أي برنامج تأمين آخر أو منتجات يمكن أن يختارها بنك الإمارات دبي الوطني لعرضها.
 - < دفعات نظام سداد للمجموعات التي تتم من خلال بنك الإمارات دبي الوطني على الإنترنت أو عن طريق إستخدام أي قناة دفع أخرى مقدمة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني.

- سياسة الإستعمال الصحيح: إن الإستخدام السئ للبطاقة - وذلك بالقيام بمعاملات وهمية من خلال أجهزة نقطة البيع الموجودة لدى منافذ التجار أو من خلال أي وسيلة أخرى - يفسر أنه خرق لسياسة الإستعمال الصحيح ولا يكون مستحقاً للإسترداد النقدي، كما أنه لبنك الإمارات دبي الوطني حسب ما يراه وبدون إرسال إخطار مسبق إلى حامل البطاقة الحق بالتعديل على قائمة الإستثناءات الواردة أعلاه بما بالإضافة أو الحذف أو التعديل. وتكون قرارات بنك الإمارات دبي الوطني نهائية وملزمة.
- سياسة الإستعمال الصحيح: إن الإسترجاع النقدي من مزيد صالح للإستخدام الشخصي فقط وفي حال تم إستخدامه لأغراض الأعمال، يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بحق في إسترداد مبلغ الإسترجاع النقدي الممنوح وتعليق البطاقة الائتمانية والإبلاغ عنها إلى السلطات ذات الصلة وذلك لخرق سياسة الإستعمال الصحيح.
- سياسة الإستعمال الصحيح: يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بالحق في إستبعاد أي حامل بطاقة من المشاركة مرة أخرى في برنامج مزيد للإسترجاع النقدي، وذلك في حال كان حامل البطاقة بحسب ما يراه بنك الإمارات دبي الوطني، قد أخذ بأي طريقة بشروط وأحكام إتفاقية بطاقة مزيد للإسترجاع النقدي أو سياسة الإستعمال الصحيح، كما أنه يمكن أن يترتب على تعليق البطاقة وإستبعاد حامل البطاقة، بحسب ما يراه بنك الإمارات دبي الوطني، إلغاء وإبطال مبلغ الإسترجاع النقدي المكتسب من قبل حامل البطاقة.
- يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بالحق في إنهاء إتفاقية مزيد للإسترجاع النقدي أو تعديل شروطها وأحكامها في أي وقت.
- نقاط مزيد تكون قابلة للإسترداد النقدي خلال مدة ستة وثلاثون (٣٦) شهراً من تاريخ الإستحقاق، وتنتهي بانتهاء المدة المحددة سابقاً في حال عدم إستردادها.
- حررت الشروط والأحكام باللغة العربية والانجليزية وعند التعارض بينهما يسود النص العربي، وأي نزاع ينشأ عن/أو يرتبط بهذه الشروط والأحكام يحال إلى الجهات القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية.

To review Terms & Conditions in English, please visit:
http://www.emiratesnbd.com.sa/mazeed_tc

الشروط والأحكام الخاصة بطاقات بنك الإمارات دبي الوطني الائتمانية

تخضع البطاقات الائتمانية الصادرة من بنك الإمارات دبي الوطني (بطاقات ذات تسهيلات ائتمانية) للشروط والأحكام المحددة فيما يلي. يعتبر طلب العميل للحصول على بطاقة بنك الإمارات دبي الوطني الائتمانية قبولاً وموافقة من طرفه في كل الأحوال على الالتزام بهذه الشروط والأحكام:

- التعريف:** تعتمد هذه التعريفات ما لم يحدد النص خلاف ذلك.
 - أ. "الحساب": حساب البطاقة الذي يؤسسها البنك والذي يقوم البنك ببيع كافة العمليات المتعلقة بالبطاقة فيه بما في ذلك السحوبات النقدية، ومبيعات التجار، ومصاريف الخدمة، وعمليات القيد عليه وله حسب الحاجة
 - ب. "البنك": بنك الإمارات دبي الوطني
 - ج. "البطاقة": بطاقة بنك الإمارات دبي الوطني الائتمانية
 - د. "حامل البطاقة": الشخص الذي يظهر اسمه على البطاقة الائتمانية
 - هـ. "السحوبات النقدية": المبلغ النقدي المدفوع لحامل البطاقة والقيد على الحساب بموجب قسيمة السحوبات النقدية المسدودة على الحساب و الموقعة من قبل حامل البطاقة، أو بواسطة استخدام البطاقة من قبل حامل البطاقة للسحب من أجهزة الصرف الآلي
 - ز. "الحد الائتماني": المبلغ الأكبر الذي يسمح لحامل البطاقة الائتمانية باستخدامه من البنك نتيجة لكافة العمليات المقيدة أو القائمة في الحساب
 - ح. "مبيعات التجار": البضائع أو الخدمات المقدمة على الحساب والمتحقق منها قبل التجار أو موردي الخدمات
 - ط. "تاريخ استحقاق الدفع": بالنسبة للبطاقة الدائنة، هو التاريخ المبين في كشف الحساب والذي يجب أن يقبضه البنك بحلوله المبلغ المطلوب
 - ي. "كشف الحساب": يعني السجل الخطي الذي يبين كافة العمليات المنفذة على الحساب طوال دورة الفواتير الشهرية لحامل البطاقة، والتي تذكر في حالة حامل البطاقة الريصيد الذي يجب على حامل البطاقة دفعه واستلامه من قبل البنك بتاريخ استحقاق الدفع أو قبله
 - ك. "تاريخ الكشف": التاريخ الذي يعد فيه البنك كشف الحساب
- السلف: يتحمل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن الالتزامات التي يحدتها طوال فترة استخدامه للبطاقة وعليه تسديد المبالغ الرئيسية ومصاريف الخدمة ورسوم الاستخدام الإضافية وكافة المبالغ الأخرى، بما في ذلك، وليس قصراً على رسوم تأخير الدفع والتي تستحق وفقاً لهذه الشروط والأحكام إلى البنك فوراً ودون إبطاء.
- الحد الائتماني/مستوى الشراء: لا يجوز لحامل البطاقة الائتمانية تجاوز الحد الائتماني. في حالة عدم التقيد بالحد الائتماني، فإن البنك يحتفظ بحق تقاضي رسم إضافي من حامل البطاقة، وذلك بالسعر الذي يحدده البنك لهذا الغرض من وقت لآخر. لا يحق لحامل البطاقة استخدام بطاقته، كما يتعهد بعدم استخدامها، في حالة تجاوز إجمالي الرصيد الناتج من السحوبات النقدية والمنتجات وتكلفة الخدمة نتيجة لهذا الاستخدام للحد الائتماني. إذا قرر البنك (وفقاً لتقريره المطلق) تنفيذ عملية ما يصبح على أثرها الرصيد القائم أكثر من الحد الائتماني، فإن حامل البطاقة يكون مسؤولاً عن أي مبلغ زائد بالإضافة إلى تكلفة رسم الخدمة الزائدة و أية مبالغ أخرى مستحقة وفقاً لهذه الشروط والأحكام.
- رسوم الخدمة على بطاقات الائتمانية: تستحق رسوم الخدمة على رصيد البطاقة الائتمانية غير المسدد بتاريخ استحقاق الدفع، وتصبح واجبة الدفع من قبل حامل البطاقة حسب الأسعار التي يصيها البنك من وقت لآخر. سيوقع البنك بلصق قائمة الأسعار على ميانبه و/أو العكس من ذلك إشعار حامل البطاقة بالأسعار الجارية لرسوم الخدمة وأي رسوم أخرى أو مصاريف خاصة بالبطاقة.
- الحد الأدنى للدفع: تجنب احتساب رسوم خدمة جديدة و/أو إضافية ، فإنه يجب تسديد الرصيد القائم بالكامل، ويجب أن يصل المبلغ المطلوب إلى البنك في أو قبل تاريخ استحقاق الدفع المبين في كشف الحساب. إذا قرر حامل البطاقة عدم دفع الرصيد بالكامل، فعليه تسديد ما لا يقل عن الحد الأدنى المبين في الكشف. وعلى حامل البطاقة التأكد في كافة الأحوال من أن البنك قد استلم القيمة بواسطة شيك قبل مدة لا تقل عن أربعة أيام عمل (باستثناء يوم الجمعة) من تاريخ استحقاق الدفع، وذلك للتحقق من استلام القيمة المطلوبة في أو قبل تاريخ الاستحقاق، مع اعتبار الفترة المطلوبة لتحويل قيمة الشيك، حيث لا يتم قيد أية مبالغ في الحساب حتى استلام المبلغ المطلوب.
- رسوم السحوبات النقدية: على حامل البطاقة أن يدفع رسماً بنسبة مئوية يحددها البنك من وقت لآخر مقابل السحوبات النقدية، وذلك علاوة على أية مبالغ مستحقة أخرى.
- رسوم العضوية: يفرض رسم العضوية على الحساب في شهر يختاره البنك. لا يحق لحامل البطاقة أن يسترد رسم العضوية بعد مدة أقصاها ١٠ أيام أو أكثر من تاريخ الاستلام، حتى ولو تم إلغاء البطاقة وقفل الحساب قبل انتهاء المدة السنوية. تحسب الرسوم السنوية من تاريخ استلام البطاقة بغض النظر عن تفعيل/عدم تفعيل البطاقة.
- عملة الحساب: يكون وحساب الريال السعودي. إذا قام صاحب البطاقة بعملية بعملية أجنبية يتم تحويلها للريال السعودي. يقوم البنك أو وكيله المعتمد، عند التحويل إلى الريال السعودي، بعملية التحويل حسب الممارسات المعتمدة بواسطة الدولار الأمريكي وباستخدام أسعار التحويل السارية في تاريخ تنفيذ العملية، باستثناء المبالغ التي يتم تحويلها من قبل شركات النقل (الطيران) التي قد تستعمل الأسعار الخاصة بها.
- قيود الصرف والضرائب: يتعهد حامل البطاقة بالالتزام بقيود الصرف والضرائب التي قد تفرض نتيجة لاستعمال البطاقة. يكون حامل البطاقة مسؤولاً عنها ، كما يكون البنك موفياً بقيد جميع الضرائب والعمولات والمطالبات و المصاريف التي يتعرض لها البنك على حساب حامل البطاقة نتيجة لهذه الأنظمة والقوانين، وأيضا جميع الضرائب والرسوم والمصاريف وجميع المبالغ التي تفرضها الحكومة على أي عملية أو حساب.
- كشف الحساب: يصدر كشف الحساب بتاريخ ٧ من كل شهر ويرسل كشف الحساب شهرياً بالبريد إلى حامل البطاقة بعد آخر يوم من دورة الفواتير. تقع مسؤولية مراجعة الكشف على عاتق حامل البطاقة وإبلاغ البنك عن أي اعتراض، على أن يتم ذلك خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ الكشف. في حالة عدم إبلاغ حامل البطاقة عن أي اعتراض للبنك ، فإن الكشف يعتبر نهائياً وساري المفعول بالنسبة لكافة المبالغ المستحقة والقابلة للدفع من قبل حامل البطاقة.
- المسؤولية: يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن كافة العمليات التي تتعلق باستخدام البطاقة الخاصة به بصرف النظر عن ما إذا كان الاستخدام قد تم عن طريق توقيع سند، أو تقديم رقم البطاقة إلى وكيل السفر أو الفندق أو وكالة تأجير السيارات، أو أية مؤسسة أخرى لغرض تمكينها من القيمة على البطاقة، أو لغرض شراء بضائع بواسطة الطلب بالبريد أو الهاتف أو الإنترنت. لا يعني عدم وجود توقيع حامل البطاقة على السحوبات النقدية أو إقفال الحساب في أي وقت بواسطة إشعار خطي موجه للبنك و إعادة البطاقة إليه.
- إلغاء البطاقة من قبل البنك: البطاقة هي ملك للبنك وسوف تبقي ذلك في كافة الأوقات. يتخذ البنك بناءً على تقديره الخاص إلغاء البطاقة وإقفال الحساب في أي وقت مع الأوصلي في إثبات المبالغ المستحقة للبنك. إذا طلب حامل البطاقة صورة من القسيمة لاستعماله/ لاستعمالها الخاص ، فيتم احتساب رسم خدمة حسب السعر السائد والمحدد من قبل البنك لهذه الخدمة.
- فقد البطاقة أو سرقتها: في حالة فقد البطاقة أو سرقتها يوافق حامل البطاقة على إشعار البنك فوراً و وفقاً للتعليمات الصادرة التي يؤكد حامل البطاقة أنه قد قرأها و فهمها. يجب على حامل البطاقة إبلاغ و/أو مراسلة البنك بفقدان البطاقة عبر الهاتف ٧٧٧٧ Vo ٨٠٠٠ عبر البريد من ٨١٦٦ الرياض، المملكة العربية السعودية.
- تغيير العنوان: على حامل البطاقة إبلاغ البنك عن أي تغيير في عنوانه أو التعليمات الخاصة بإرسال الكشوف والإشعارات الأخرى، و يصبح مثل هذا الإشعار ساري المفعول فقط عند استلامه من قبل البنك، و يعتبر آخر عنوان أو تعليمات خطية أعطيت للبنك كعنوان حامل البطاقة البريدي المعتمد لغرض إرسال الكشوف والإشعارات الأخرى.
- إلغاء البطاقة من قبل حامل البطاقة: يستطيع حامل البطاقة إلغاء البطاقة وإقفال الحساب في أي وقت بواسطة إشعار خطي موجه للبنك و إعادة البطاقة إليه.
- إلغاء البطاقة من قبل البنك: البطاقة هي ملك للبنك وسوف تبقي ذلك في كافة الأوقات. يتخذ البنك بناءً على تقديره الخاص إلغاء البطاقة وإقفال الحساب في أي وقت مع الأوصلي في إثبات المبالغ المستحقة للبنك. إذا طلب حامل البطاقة صورة من القسيمة لاستعماله/ لاستعمالها الخاص ، فيتم احتساب رسم خدمة حسب السعر السائد والمحدد من قبل البنك لهذه الخدمة.
- تأثير الإلغاء: تصبح جميع الأرصدة قائمة بما في ذلك السحوبات النقدية و مبيعات التجار التي أحرقت ولم يتم تنفيذها مستحقة و واجبة الدفع كاملة لدى إلغاء البطاقة وإقفال الحساب. ويكون حامل الحساب في كافة الحالات مسؤولاً عن جميع النفقات والتكاليف التي يتحملها البنك في تحصيل المبالغ المستحقة والواجبة التسديد من قبل صاحب الحساب، بالإضافة إلى مصاريف الحساب المتراكمة ورسوم المبالغ الإضافية الزائدة، وكافة الرسوم والمصاريف الأخرى المستحقة بموجب هذه الشروط والأحكام، ويجب عليه تعويض البنك عنها دون تأخير.
- تصرّفات التجار: لا يكون البنك مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن رفض التجار قبول البطاقة، أو عن البضائع أو الخدمات التي يقدمها التاجر أو المورد. كما لن تعفى شكوى حامل البطاقة أو مطالبته تجاه تاجر أو مقدم الخدمات من أي من التزاماته.
- إعادة الإصدار والتجديد أو الاستبدال: يجوز للبنك، بناءً على تقديره الخاص، إعادة إصدار البطاقة، أو تجديدها، أو استبدالها. إلا أن البنك لا يكون ملزماً باستبدال البطاقة، وفي حالة مفاقته على الاستبدال، فعلى حامل البطاقة دفع رسم إعادة الإصدار المعاد. في حالة إعادة الإصدار بسبب انتهاء مفعول البطاقة، فسيقوم البنك بعملية إعادة الإصدار تلقائياً، ما لم يستلم حامل البطاقة تعليمات بهذا الشأن قبل مدة لا تقل عن شهرين من انتهاء مفعول البطاقة.
- التعديل: يحق للبنك تعديل هذه الشروط في أي وقت وسوف ينشر حامل البطاقة من خلال الوسيلة التي يراها البنك مناسبة بأي تغيير بهذا الخصوص بمدة لا تقل عن خمسة و أربعين يوماً مقدماً. ويكون حامل البطاقة ملزماً بأي تغيير إلا في حالة إلغاء البطاقة وإعادتها إلى البنك وإقفال الحساب، وتسديد كافة المبالغ القائمة كاملة من قبل حامل البطاقة.
- التسوية: يكون للبنك حق مستمر في التسوية على أي من أملكك وحقوق ومصالح حامل البطاقة التي تقع تحت يد وتصرف البنك، ويكون للبنك ممارسة حقه هذا في أي وقت ومنه وقت لآخر دون إشعار حامل البطاقة بذلك، أو الحصول على تفويض منه بذلك. في حالة عدم كفاية الرصيد في حساب حامل البطاقة الجاري، وإخفاق حامل البطاقة في تسديد كامل المبالغ المستحقة للبنك، فإنه يحق للبنك أن يقوم في أي وقت وتسوية هذه المبالغ ويجري المقاصة مع حسابات حامل البطاقة لدى البنك، بصرف النظر عن نوع هذه الحسابات، وذلك استيفاء للمبالغ المذكورة. يبقى حامل البطاقة ملزماً، بكافة الأحوال حتى إذا مارس البنك حقوقه في إجراء المقاصة، تجاه البنك بالنسبة لأية مبالغ قوع وعليه دفع هذه المبالغ للبنك دون تأخير. تكون حقوق التسوية والبيع المذكورة في هذه الشروط مضافة للحقوق الأخرى التي ترتب للبنك.
- تحويل الحقوق: يحق للبنك أن يحول كل أو بعض حقوقه في أي وقت لأي طرف آخر دون حاجة للحصول على موافقة حامل البطاقة على ذلك أو إشعاره بذلك.
- البطاقة الإضافية: يجوز لحامل البطاقة (حامل البطاقة الأساسي) أن يطلب من البنك من وقت لآخر إصدار بطاقات إضافية، تحت حساب حامل البطاقة الأساسي، للأفراد يقوم حامل البطاقة الأساسي بتسليمهم (حامل البطاقة الإضافية) على أن يقوم البنك بقبولهم لهذا الغرض. يكون حامل البطاقة الأساسي مسؤولاً في كافة الأحوال عن الرسوم والمصاريف والتكاليف التي يحدتها حامل البطاقة الإضافية من خلال استخدامه للبطاقة، كما يكون مسؤولاً عن كافة العمليات، ويتم قيد هذه العمليات على حساب حامل البطاقة الأساسي. يخضع استخدام البطاقات الإضافية للشروط والأحكام الواردة فيما يلي ولن يتم معاملة البطاقات الإضافية كبطاقات مستقلة لأغراض الحساب. يقوم البنك بتحصيل رسم إصدار لكل بطاقة إضافية يحدد حسب مستوى إصدار البطاقات الحالي.
- القوانين النافذة: في حالة إخفاق حامل البطاقة بتسديد المبالغ المترتبة عليه أو الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام، فإن حامل البطاقة يوافق على التالي: أولاً: أنه يحق للبنك اتخاذ إجراءات قضائية لدى المحاكم أو اللجان القضائية أو المحاكم الخاصة التي تملك صلاحيات على حامل البطاقة و/أو أملكك الخاصة في المملكة العربية السعودية و/أو في الخارج. ثانياً: أن لا يمنع اتخاذ إجراءات قانونية لدى أي محكمة أو هيئة أو محكمة خاصة في اختصاص معين واتخاذ إجراءات قانونية لدى اختصاصي آخر، سواء في نفس الوقت أو غير ذلك. ثالثاً: يتنازل حامل البطاقة عن أي اعتراض له الآن أو في المستقبل ضد الإجراءات القانونية المتخذة لدى أي اختصاص قضائي. رابعاً: أن تقر هذه الشروط والأحكام وفقاً للقوانين والفواع و الأنظمة الخاصة بالاختصاص الذي تم بموجبه اتخاذ الإجراءات في المملكة العربية السعودية و/أو في الخارج، باستثناء تناقض القوانين.
- يحق للبنك أو أي عضو في مجموعة بنك الامارات دبي الوطني تنفيذ عمليات أو تخزين سجلات أو أي معلومات البنك يريد التحقق منها تتعلق بحساب بطاقة الائتمان أو أي عمليات تتعلق به داخل وخارج المملكة.
- قائمة المتعثرين عن التسديد: إن البنك يبينه عملاءه الكرام حاملي البطاقات بالتالي: (i) أن جميع البنوك في المملكة العربية السعودية مشتركة في نظام قائمة المتعثرين عن التسديد للاستخدام الخاص بها. (ii) في حالة إخفاق حامل البطاقة في سداد المبالغ المستحقة لمرتين متتاليتين، فإن البنك سوف يخطر حامل البطاقة خطياً بأن اسمه سوف يضاف إلى قائمة العملاء المتعثرين عن التسديد. (iii) إذا أخفق حامل البطاقة عن التسديد لثلاث مرات متتالية، فإن البنك سوف يضيف فعلياً اسم حامل البطاقة في قائمة المتعثرين عن التسديد، ويخطر حامل البطاقة بذلك الإجراء. (iv) في حالة إضافة اسمك إلى قائمة المتعثرين عن التسديد، وهي قائمة مشتركة بين كافة البنوك، فإنه قد يتعدّر عليكم في المستقبل الحصول على تسهيلات أو قروض من بنوك أخرى. (v) كما أنه في حالة إضافة اسم حامل البطاقة إلى قائمة المتعثرين عن التسديد فإنه لن يتم ضبط اسم حامل البطاقة للبنك إلا بعد التسديد النهائي لكامل الدينون المستحقة للبنك. يجب إبلاغ الشركة بقبولهم لهذا الغرض. يكون حامل البطاقة الائتمانية (بسمه) عن جميع معلومات الدفعات المتأخرة أو المتعثر.
- برنامج أقساط البطاقة الائتمانية: برنامج أقساط البطاقة الائتمانية مفتوحة لحاملي البطاقات الائتمانية. الغرض من هذا البرنامج هو تمكين حامل البطاقة مستخدماً الحد المتاح لشراء البضائع على بطاقة الائتمانية وسداد مبلغ المشتريات على أقساط شهرية متساوية وفقاً للشروط والأحكام التالية:
 - ٢٦,١ الاستحقاق: كل حامل بطاقة ائتمانية مستوفى لشروط وأحكام البطاقة الائتمانية الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني وحساباته الجارية (حسبما يحدده البنك)، سوف يكون تلقائياً مستحقاً للإستفادة من برنامج أقساط البطاقة الائتمانية، كما أن هذا البرنامج متاح للبطاقات الائتمانية الأساسية والإضافية.
 - ٢٦,٢ القيام بإجراء معاملة برنامج أقساط بطاقة ائتمانية: (i) يشمل برنامج أقساط البطاقة الائتمانية برنامجين. بموجب البرنامج الأول، سوف يتم منح حامل البطاقة الائتمانية

عروض مختارة يمكن تقديمها بمعدل هامش ربح ٪ لمدة محددة (مبالغ معينة و متاجر معينة). بموجب البرنامج الثاني، يتم منح برنامج أفساط البطاقة الائتمانية على جميع المعاملات فوق مبلغ معين بمعدل هامش ربح خاص حسبما يتم تحديده من وقت لآخر. (ii) البضائع والخدمات المختارة المقدمة من متاجر معينة وعدد الأقساط الشهرية المطلوب دفعها («فترة برنامج أفساط البطاقة الائتمانية») بالنسبة لكل بضاعة وخدمة، يجب أن تحدد من قبل البنك من وقت لآخر ويتم إبلاغها إلى حامل البطاقة الائتمانية وفقاً لذلك (بشأن إليها لاحقاً بالعرض). (iii) سوف تختلف مدة برنامج أفساط البطاقة الائتمانية بدءاً من تاريخ الكشف الذي يلي تاريخ الشراء مباشرة وكل شهر بعد ذلك حتى يتم تقديم معاملة برنامج أفساط البطاقة الائتمانية بشرط أن يكون مبلغ معاملة البرنامج لا يزيد عن الحد الائتماني المتاح لحامل البطاقة وأن تكون البطاقة الائتمانية مستوفية القواعد واللوائح التي ينهاها بنك الإمارات دبي الوطني وفي وقت إجراء المعاملة.

٢٦,٣ الفواتير ودفع أقساط البرنامج: (i) المبلغ الواجب دفعه كل شهر «المبلغ الشهري المتساوي» سوف يتم حسابه عن طريق تقسيم سعر برنامج أفساط البطاقة الائتمانية الإجمالي على مدة البرنامج. يتم الحصول على إجمالي سعر البرنامج عن طريق إضافة سعر شراء البضائع أو الخدمات ورسوم هامش الربح بالنسبة لمدة البرنامج (إن كان ينطبق عليه). (ii) يتم تقديم فواتير الشهرية إلى حامل البطاقة الائتمانية بدءاً من تاريخ الكشف الذي يلي تاريخ الشراء مباشرة وكل شهر بعد ذلك حتى يتم تقديم فواتير بإجمالي سعر البرنامج (iii): عندما يقوم حامل البطاقة الائتمانية بالشراء بموجب البرنامج، فإن الاستحقاق الأدنى الشهري على كشف الحساب سوف يكون هو مجموع أفساط البرنامج الشهرية بالإضافة إلى معاملات المعقولة مضروبة في نسبة الدفعة المتبوية المطلوبة المحددة بواسطة بنك الإمارات دبي الوطني المبلغ إلى حامل البطاقة الائتمانية بالإضافة إلى أي مبالغ إضافية على الحد الائتماني وجميع المبالغ التي مضى أوان سدادها (إن وجدت). (iv): إذا دفع حامل البطاقة الائتمانية مبلغ أقل من الحد الأدنى الشهري المستحق في تاريخ الاستحقاق المحدد في كشف الحساب الشهري الخاص بالبطاقة الائتمانية للعضو، فإن التكاليف يجب أن تطبق حسب شروط وأحكام البطاقة الائتمانية الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني التي تحكم هذه المسألة. (v): يطلب حامل البطاقة الائتمانية تقليل مدة البرنامج أي أن عدد الأقساط الشهرية للبرنامج لن يوضع في الاعتبار. (vi): سوف يتم منح حامل البطاقة الائتمانية خيار سداد أفساط البرنامج الإجمالي في دفعة واحدة. سوف تكون رسوم إلغاء البرنامج (يتم تحديدها من البنك من وقت لآخر) لمعالجة تلك الطيات. (vii): سوف يكون هنالك رسوم إلغاء البرنامج (يتم تحديدها من البنك من وقت لآخر) لتقديم طلب إلغاء على حساب معاملات الاسترداد/المعاملات الملغاء. (viii) إذا فشل حامل البطاقة الائتمانية في القيام بدفعة فإن أي معاملات للبرنامج قائمة سوف يتم تحويلها إلى معاملة متجددة قائمة على حاسبة هامش الربح. (ix): إذا تم إغلاق البطاقة في وقت كانت فيه المعاملة لا تزال تحت برنامج أفساط البطاقة الائتمانية، فإنه سيتم إيقاف البرنامج وسوف يتم تقديم فاتورة البرنامج فوراً إلى حامل البطاقة الائتمانية. سوف يصبح المبلغ المستحق بأكمله مستحقاً بصفة فورية وواجب الدفع وسوف يكون من حق البنك أن يطالب بدفعه فوراً حسب تقديره.

٢٦,٤ الحق في ملكية البضاعة: البضائع وجميع الأشياء الأخرى واللوازم المتعلقة بها التي يتم شرائها من قبل حامل البطاقة بموجب برنامج أفساط البطاقة الائتمانية يجب أن تبقى تحت الملكية الكاملة لبنك الإمارات دبي الوطني حتى يتم دفع كامل المبلغ ويتم الالتزام بشكل كامل بجميع هذه الشروط والأحكام. حامل البطاقة لن يكون مالك البضائع حتى ذلك التاريخ ويجب عليه عدم تقديم أي بيانات أو دعاوى مسبقة في هذا الخصوص. يجب على حامل البطاقة عدم بيع أو استئجار أو رهن البضائع أو التنازل عنها أو حجزها أو التخلي عن امتلاكها أو التعامل بأي طريقة أخرى في البضائع أو في أي فائدة فيها إلى أي شخص أو طرف. يجب على حامل البطاقة ممارسة الحزم المطلوب في استخدام وحفظ البضائع.

٢٦,٥ المطالبة بالمنتج: لن يكون بنك الإمارات دبي الوطني مسؤولاً عن أي ضرر أو خسارة يتم تحملها بواسطة حامل البطاقة تنشأ عن شراء أو تركيب أو استخدام البضائع أو الخدمات بموجب البرنامج فيما يتعلق بأي إهمال أو مخالفة للمهام النظامية أو الأخرى من جانب بنك الإمارات دبي الوطني كما أن بنك الإمارات دبي الوطني لن يكون مسؤولاً بأي شكل من جوده البضائع وأو شراء الخدمات بموجب البرنامج. أي شكوى تتعلق بجوده البضائع المشتراه أو الخدمات المقدمة خلال البرنامج يجب أن تتم إحالتها إلى المورد أو التاجر ويجب أن لا تؤثر على التزام حامل البطاقة بالاستمرار في دفع أقساط البرنامج الشهرية إلى بنك الإمارات دبي الوطني.

٢٦,٦ التعديلات والإلغاء: (i) يحق لبنك الإمارات دبي الوطني أن يقوم في أي وقت وبدون أي إشعار أو مطالبة مسبقة لحامل البطاقة بإيقاف البرنامج أو إلغاء أو تغيير الفوائد أو المزايا أو أن يضيف أو يغير أي من هذه الشروط والأحكام، ولكن هذا الإلغاء يجب أن لا يؤثر على المعاملات التي يتم إنهاؤها بواسطة حامل البطاقة ويتم قبولها بواسطة بنك الإمارات دبي الوطني بموجب البرنامج قبل قرار الإلغاء. يحق كذلك لبنك الإمارات دبي الوطني أن يحدد الحد الأدنى بالنسبة لأقل مبلغ شراء مسموح به بموجب البرنامج بالنسبة لكل عرض. (ii) يحق لبنك الإمارات دبي الوطني أن يغير أهلية أي حامل بطاقة من المشاركة في البرنامج إذا قام حامل البطاقة ذلك حسب تقديره بمخالفة القواعد والشروط في هذه الوثيقة أو قام بمخالفة الشروط والأحكام المرفقة بالبطاقة الائتمانية الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني. يجب أن لا يقود التعليق وإلغاء الأهلية على إنهاء معاملات تم إبرامها سلفاً عن طريق حامل البطاقة وقبولها عن طريق بنك الإمارات دبي الوطني قبل ذلك القرار. (iii) يعتبر بنك الإمارات دبي الوطني مستحقاً لأن يرفض أي معاملة تتم تقديمها من قبل حامل البطاقة بموجب البرنامج بدون تحديد أي سبب.

٢٦,٧ الضمان والتأمين: لا يعتبر بنك الإمارات دبي الوطني مسؤولاً إذا كان حامل البطاقة غير قادر على القيام بالتزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لفشل أي جهاز آلي أو جهاز اتصال أو نزاع صناعي أو حرب أو أضرار إلهية أو أي شيء خارج سيطرة البنك. كذلك فإن بنك الإمارات دبي الوطني لن يكون مسؤولاً عن أي تأخير في إرسال أي دليل خاص بالبرنامج إلى بنك الإمارات دبي الوطني من قبل التجار أو أي طرف ثالث آخر.

٢٦,٨ يتم اتباع الشروط والأحكام الموضحة في هذه الوثيقة بدون المساس بالشروط والأحكام القائمة الخاصة بالبطاقة الائتمانية التي تحكم إصدار واستخدام البطاقة الائتمانية الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني، ويجب أن تنطبق على البرنامج.

٢٦,٩ في أي وقت من الأوقات إذا نشأ نزاع فيما يتعلق بالبرنامج أو هذه الشروط والأحكام، فإن قرار البنك فيما يتعلق بهذه المسألة يجب أن يكون نهائياً وملزماً. يحق للبنك إنهاء البرنامج بدون إشعار مسبق.

٢٦,١٠ تخضع هذه الشروط والأحكام لأنظمة المملكة العربية السعودية. أنتم ونحن نخضع للتشريع غير الحصري الخاص بالمحاكم المدنية بالمملكة العربية السعودية. يجب أن لا يؤدي ذلك النزوع على تنفيذ حقوقنا في تقديم إجراءات ضدكم في أي تشريع آخر.

٢٧ **تحويل الرصيد:** خدمة تحويل الرصيد تمنحك تحويل (شراء مديونية) كامل أو جزء من رصيد المبالغ المستحقة لبطاقات ائتمان صادرة من بنوك أخرى في المملكة العربية السعودية إلى بطاقة بنك الإمارات دبي الوطني الائتمانية. أدنى مبلغ يمكن تحويله هو ١٠٠ ريال سعودي ويعتمد على الحد الائتماني المستخدم.

٢٧,١ خدمة تحويل الرصيد لحامل البطاقة الأساسية فقط.
٢٧,٢ يمكن لحامل البطاقة اختيار مدة خدمة تحويل الرصيد.
٢٧,٣ هامش الربح يحدد من قبل البنك من وقت لآخر.

٢٧,٤ يجب على حامل البطاقة دفع المبلغ الأساسي و هامش الربح بدفعات متساوية شهرية حسب المدة التي تم اختيارها.
٢٧,٥ يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن دفع كامل المبلغ، هامش الربح، و أي رسوم إضافية إذا رغب بالتسديد قبل فترة انتهاء المدة التي تم اختيارها.

٢٧,٦ عدم دفع أي قسط شهري سيغير إخراج لهذه الإتفاقية و يحق للبنك فوترته كامل المبلغ. حامل البطاقة سيكون مسؤولاً عن أي تقصير في حال عدم الدفع مع احتمال نقل كامل المبلغ المستحق للرصيد النقدي.

٢٧,٧ يعتبر بنك الإمارات دبي الوطني مستحقاً لأن يرفض أي معاملة تتم تقديمها من قبل حامل البطاقة بموجب البرنامج بدون تحديد أي سبب.

٢٨ **الدور الائتماني:** الدور الائتماني يعطي جميع المشاركين لدى برامج بنك الإمارات دبي الوطني للدور الائتماني. المبلغ المغطى بالتأمين هو الرصيد الكامل المستحق للمشاركين. الحالات التي يشتمل غطاء التأمين هي حالة الموت وحالة العجز الكلي. العمر المسموح لدخول البرنامج كحد أدنى ١٨ و كحد أعلى ٦٥.

٢٩ بهذا أنا الموقع أدناه أوافق على تزويد بنك الإمارات دبي الوطني بأي معلومات أو بيانات تطهبا مني لتأسيس حسابي لدى الشركة وأو مراجعته وأو إدارته وأفوض الشركة بأن تحصل على ما يلزم أو تحتاج إليه من معلومات، تخصصي أو تخص حسابي المذكور أو أي حساب آخر يكون لدى الشركة، من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة). كما أوافق على أن تفضع الشركة عن المعلومات الخاصة بي وبحسابي المذكور أو أي حساب آخر يكون لدى المفوض للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) من خلال إتفاقية المبرمة وقواعد العمل المفرة والخاصة بتبادل المعلومات و/ أو أي جهة أخرى توافق عليها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).
٣٠ لن يتم احتساب أي رسوم على حامل البطاقة إذا طلب إلغاء بطاقة الائتمان في غضون ١٠ أيام بعد إصدارها.

٣١ يفهم حامل البطاقة ويوافق على طريقة علاج حساب بطاقة الائتمان، والتصنيفات، والمدد الزمنية المحددة بالنسبة لحساب البطاقة وللمبالغ الدائنة (الزائدة على الحد الائتماني) الغير مطالب بها التالية:

٣١,١ «نشط» إذا لم يمضي ٢٤ شهر ميلادي على آخر معاملة مالية يقوم بها حامل البطاقة أو وكيله المفوض.
٣١,٢ «راكدة» إذا استكملت ٢٤ شهراً ميلادياً منذ آخر معاملة مالية يقوم بها حامل البطاقة أو وكيله المفوض.
٣١,٣ «غير مطالب بها» إذا أكملت خمس سنوات ميلادية (٦٠ شهراً) بما في ذلك الفترة (راكدة) منذ آخر معاملة مالية يقوم بها حامل البطاقة أو وكيله المفوض، ولم يستطع البنك الوصول إلى حامل البطاقة واستنفد جميع وسائل التواصل مع حامل البطاقة.

٣١,٤ «متروكة» إذا أكملت ١٥ سنة ميلادية (١٨٠ شهراً) وتشمل المراحل السابقة) منذ آخر معاملة مالية يقوم بها حامل البطاقة أو وكيله المفوض، ولم يستطع البنك الوصول إلى حامل البطاقة واستنفد جميع وسائل التواصل مع حامل البطاقة.

ملاحظة: في حال عدم الوفاء بشروط وأحكام البطاقة، يقوم البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الشروط والأحكام.

مثال توضيحي لحسبة هامش الربح لعمليات الشراء والسحب النقدي:

إذا كان حامل البطاقة يصدر له كشف الحساب بتاريخ ٧ من كل شهر و قد قام بالعمليات التالية خلال المدة ما بين ٧ مارس إلى ٧ أبريل:-

- عمليات شراء بمبلغ ٨٠٠٠ ريال بتاريخ ٢٠ مارس
- عمليات سحب نقدي ٥٠٠٠ ريال بتاريخ ٤ أبريل

وإذا افترضنا أنه لا يوجد مبالغ مستحقة على البطاقة لكشف حساب ٧ مارس فإن حامل البطاقة سوف يحصل على كشف حساب ٧ أبريل بمبلغ إجمالي مستحق قدره ١٣٠٠٠٠ ريال (المبلغ المستخدم + رسوم السحب النقدي ٧٥ ريال).

على حامل البطاقة سداد المبلغ المستحق بعد ٢٣ يوم من تاريخ إصدار الكشف. ولدى حامل البطاقة الخيار بدفع ٥٪ إلى ١٠٪ من المبلغ المستحق. في حالة دفع المبلغ المستحق على كشف الحساب بالكامل بتاريخ الاستحقاق، فإنه لا يترتب أي هامش ربح على العمليات الشرائية ولكن يترتب هامش ربح على عمليات السحب النقدي وذلك كالتالي:

٧٥٠ ريال X ٢٦,٤٪ X ٣٠ أيام / ٣٦٠٠٠ يوم X ١١,١٧ ريال فقط
أما في حالة الدفع الجزئي بمبلغ ٢٠٠٠ ريال بتاريخ ٢ أبريل فإن هامش الربح سيسحب كالتالي:

- عملية شراء من تاريخ العملية إلى تاريخ السداد: ٨٠٠٠ ريال X ٢٦,٤٪ X ١٢ يوم / ٣٦٠٠٠ يوم X ٧,٠٤ ريال
- المبلغ المتبقى من عملية الشراء إلى تاريخ صدور كشف الحساب: ٥٠٠٠ ريال X ٢٦,٤٪ X ٥ يوم / ٣٦٠٠٠ يوم X ١٩,٨ ريال
- عملية السحب النقدي (من تاريخ العملية إلى تاريخ كشف الحساب القادم): ٥٠٠٠ ريال X ٢٦,٤٪ X ٣٠ يوم / ٣٦٠٠٠ يوم X ١١١,٦٥ ريال

إجمالي هامش الربح المقوتر في كشف حساب في ٧ مايو هو ٢١٣٠٠٠ ريال
*عمولة السحب النقدي تحسب بشكل يومي من تاريخ العملية حتى سداد مبلغ السحب النقدي المستخدم بالكامل

مثال توضيحي لحسبة هامش الربح للعمليات الدولية

رسوم عمليات العملات الدولية (خارج المملكة العربية السعودية) هي ٢,٢٪
مبلغ العملية: ١٠٠٠ ريال

عملة العملية: (أ) نسبة التحويل من عملة العملية (أ) إلى الريال السعودي هي ٢,٥
المبلغ بالريال = ١٠٠٠ ريال X ٢,٥ = ٢,٥٠٠ ريال

هامش الربح على العملية الدولية = ٢,٥٠٠ ريال X ٢,٢٪ = ٥٥ ريال
عملية تحويل العملات تتم عن طريق شركة فيزا / ماستركارد بحسب نسبة التحويل لتاريخ العملية.

ملاحظة: بنك الإمارات دبي الوطني يحتفظ بالحق في إجراء تغييرات على الأسعار، الرسوم والمزايا المذكورة أعلاه من وقت لآخر. وسيتم إخطار العملاء بهذه التغييرات قبل ٣٠ يوماً على الأقل من بداية سريان التغيير.